تقرير السياسات

من التشتت إلى التكامل
نحو تنمية مرنة ومستدامة في قضاء جبيل

١ حزيران ٢٠٢٦

صادر عن

مؤسسة ميشال عيسى (MIF)

و

كلية عدنان القصار لإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية الأميركية

كتابة وتحرير: د. جاد أبو عراج[1]

مراجعة وتحرير: د. علي فقيه[2]

الرسالة الأساسية

يتمثل التحدي الرئيسي في قضاء جبيل في التشتّت، لا في نقص المقومات. ويتطلّب بناء نموذج تنموي إقليمي مرن تكامل البنية التحتية، والبيئة، والسياحة، وريادة الأعمال، ورفاه المجتمع، من خلال تنسيق فعّال على مستوى القضاء.

الإجراءات السياساتية الأساسية

1. تعزيز التنسيق على مستوى القضاء وتكامل الخدمات البلدية
2. حماية الموارد المائية والغابات والزراعة والأصول البيئية
3. بناء منظومات سياحية شاملة تربط بين مدينة جبيل والقرى والساحل والجبال
4. تنشيط ريادة الأعمال والابتكار والخدمات البلدية الرقمية
5. إنشاء منصات مجتمعية شاملة للتوظيف، والصحة، والمهارات، والمشاركة المجتمعية

[1] محاضر في الجامعة الأمريكية في بيروت ومستشار لدى مؤسسة ميشال عيسى.
[2] أستاذ الاقتصاد وعميد مشارك، كلية عدنان القصار لإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية الأميركية.

المحتوى

كلمة تمهيدية 3
الملخص التنفيذي 5
أهم الخلاصات 6
مقدمة 7
أولاً: نحو ترابط وتكامل الخدمات الأساسية 7
ثانياً: نحو دمج الزراعة والبيئة والاقتصادات المحلية 11
ثالثاً: نحو تطوير سياحي مستدام ومتكامل 14
رابعًا: نحو منظومة للابتكار وريادة الأعمال 18
خامساً: نحو رفاه مجتمعي شامل ومرن 21
الخلاصة والآفاق المستقبلية 24

كلمة تمهيدية

مؤسسة ميشال عيسى

إن قضاء جبيل ليس مجرد منطقة جغرافية، بل هو نسيج حي يجمع بين عراقة التاريخ، وجمال الطبيعة، وإبداع الإنسان. فمنذ آلاف السنين، شكّلت هذه الأرض منارة للاستمرارية، حيث تلتقي حيوية الساحل بصلابة الإرث الجبلي.
واليوم، نقف أمام منعطف مفصلي. فعلى الرغم من غنى جبيل بمقوماتها — من مؤسسات أكاديمية رائدة، وتنوّع زراعي غني، إلى روح ريادية متنامية — إلا أننا نواجه مفارقة واضحة: كلما عملنا بشكل منفصل، تراجعت قدرتنا على تحقيق إنجازات حقيقية.

ويتجلّى هذا الواقع في تشتّت عمل الخدمات البلدية والمحلية، وفي انفصال مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في الفجوة القائمة بين المجتمعات المحلية والخدمات الأساسية التي تحتاجها البلدات والقرى ضمن هذا القضاء.
في مؤسسة ميشال عيسى، التي تتخذ من التنمية المحلية عنوانًا أساسيًا لعملها، نؤمن بأن قوة قضاء جبيل لا تنبع من الجهود الفردية، بل من تكاملها. ومن هذا المنطلق، نفخر بتقديم هذا التقرير، الذي أُعدّ بالتعاون الوثيق مع كلية عدنان القصار لإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية الأميركية، وذلك بعد دراسة معمّقة للواقع الحالي وعقد سلسلة من اللقاءات الجامعة مع المعنيين وأصحاب الشأن، بهدف تحديد مختلف الاحتياجات.

إن خارطة الطريق هذه، بعنوان "من التشتّت إلى التكامل: نحو تنمية مرنة ومستدامة في قضاء جبيل"، لا تمثّل مجرد عمل أكاديمي، بل تشكّل مخططًا استراتيجيًا عمليًا يهدف إلى ترجمة رؤيتنا المشتركة إلى واقع ملموس.
هدفنا واضح: الانتقال من المبادرات المتفرقة إلى إطار عمل متكامل. فمن خلال تنسيق البنى التحتية، وحماية رأس المال البيئي، وتعزيز السياحة المستدامة، ودعم الابتكار المحلي، نستطيع بناء قضاء لا يكتفي بالصمود أمام تحديات الحاضر، بل يزدهر في مواجهة فرص المستقبل.

تشكل هذه الوثيقة دعوة مفتوحة إلى جميع المعنيين — البلديات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، وأبناء جبيل — للعمل معًا. فلنجعل من هذا الإطار أداة لتوحيد الجهود، وسد الفجوات، وتوجيه التخطيط نحو نموذج تنموي شامل ومستدام.

إن مستقبل جبيل ليس وليد الصدفة، بل هو نتاج قرار. وباختيارنا التكامل، نختار مستقبلًا أقوى وأكثر استدامة للأجيال القادمة.

مع خالص التقدير،

الدكتور طوني ميشال عيسى
رئيس مؤسسة ميشال عيسى للتنمية المحلية

الجامعة اللبنانية الأميركية

تتحمّل الجامعات مسؤولية الإسهام في الصالح العام من خلال التعليم، والبحث العلمي، والخدمة المجتمعية. وفي السياق اللبناني الراهن، تشمل هذه المسؤولية أيضًا الانخراط بشكل أكثر مباشرة في التحديات التي تواجه المجتمعات المحلية، والمساهمة في إنتاج استجابات عملية تستند إلى الأدلة والمعرفة. ويأتي هذا التقرير السياساتي كجزء أساسي من هذا الالتزام المؤسسي.

يشكّل قضاء جبيل مساحة نموذجية لهذا النوع من العمل، إذ يجمع بين إرث تاريخي غني، وأصول بيئية وثقافية مهمة، وبلديات ناشطة، وإمكانات ريادية، ومجتمعات محلية متماسكة. وفي الوقت نفسه، وكما هو الحال في العديد من الأقضية اللبنانية، يواجه ضغوطًا تتطلب استجابات أكثر تنسيقًا وتعاونًا واستشرافًا للمستقبل، تشمل البنية التحتية، والاقتصادات المحلية، والإدارة البيئية، والرفاه الاجتماعي.

ويُبرز هذا التقرير، الذي أُعدّ من خلال تعاون بين كلية عدنان القصار لإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية الأميركية ومؤسسة ميشال عيسى، أهمية الربط بين العمل الأكاديمي وممارسات التنمية المحلية. وتكمن مساهمته في الجمع بين التحليل، وإشراك أصحاب المصلحة، والتفكير السياساتي التطبيقي، بهدف دعم رؤية أكثر تكاملًا للقضاء. وتزداد أهمية هذه المقاربة في وقت أصبحت فيه الأساليب المجزأة أقل قدرة على معالجة التحديات المعقدة والمتداخلة.

في الجامعة اللبنانية الأميركية، نؤمن بأن المعرفة يجب ألا تبقى محصورة داخل المؤسسات. بل ينبغي أن تسهم في توجيه القرارات، وتعزيز الشراكات، ومساعدة المجتمعات على تحديد مسارات واقعية للتقدم. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عندما تتطلب قضايا التنمية تفكيرًا متعدد الاختصاصات وتعاونًا مستدامًا بين الجهات العامة والخاصة والمدنية.

إن القضايا التي يتناولها هذا التقرير ليست قضايا قطاعية منفصلة. فالبنية التحتية، والاستدامة البيئية، والسياحة، وريادة الأعمال، ورفاه المجتمع تؤثر في بعضها البعض بطرق مباشرة وغير مباشرة ومعقدة. واعتماد مقاربة تقوم على إطار إقليمي مشترك ورؤية تحليلية شمولية من شأنه أن يحسّن التخطيط، ويعزّز التنفيذ، ويدعم تحقيق نتائج أكثر مرونة واستدامة على المدى الطويل.

آمل أن يشكّل هذا العمل مرجعًا مفيدًا لصنّاع السياسات، والبلديات، والجهات التنموية، وقادة المجتمعات المحلية في جبيل وخارجها. فهو يمثّل نموذجًا للعمل المنخرط محليًا، والمرتبط بالواقع، والموجّه نحو المستقبل، والذي ينبغي للجامعات أن تدعمه بشكل فاعل. كما آمل أن يشجّع على مزيد من التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركاء المحليين الملتزمين بالتنمية الشاملة والمستدامة في لبنان.

الدكتور شوقي ت. عبدالله
رئيس الجامعة
الجامعة اللبنانية الأميركية

الملخص التنفيذي

يمتلك قضاء جبيل مقومات استثنائية، تشمل عمقًا تاريخيًا غنيًا، وتنوعًا بيئيًا، وتراثًا ثقافيًا، ومناظر طبيعية، واراضي زراعية، وإمكانات سياحية، ومؤسسات أكاديمية، ومجتمع محلي ناشط. غير أن هذه المقومات لا تزال غير مستثمرة بالشكل الكافي، إذ لا يزال تطوير القضاء يتسم بالتجزئة، حيث تُنفَّذ الخدمات والاستثمارات والمبادرات المحلية بشكل منفصل، دون إطار تنموي موحّد يربط بين البنية التحتية والبيئة والاقتصاد والرفاه الاجتماعي.

يطرح هذا التقرير اعتماد نهج تنموي متكامل لقضاء جبيل، قائم على اعتبار أن الصمود يرتكز على التعامل مع البنية التحتية والموارد الطبيعية والسياحة وريادة الأعمال والرفاه المجتمعي كنظم مترابطة. فتوفر الطاقة والمياه وخدمات الصرف الصحي وإدارة النفايات والنقل والخدمات الرقمية يشكّل شرطًا أساسيًا لاقتصاد محلي منتج واستدامة بيئية وعدالة اجتماعية. وفي الوقت نفسه، تتعزز الزراعة والغابات والسياحة والابتكار والرفاه المجتمعي بشكل متبادل، ما يتطلب تخطيطًا منسقًا بين البلديات والقطاعات.

يُظهر التقييم وجود أصول مهمة في القضاء، منها شركة كهرباء جبيل، والبنية التحتية للصرف الصحي، ومشروع سد جنّة، ومطمر حبالين، وشبكة الطرقات، إضافة إلى المحميات الطبيعية، وتنوع الأنظمة الزراعية، والتراث الثقافي والديني، والمؤسسات التربوية والجامعات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنظمات المجتمع المدني. إلا أن أثرها التنموي لا يزال محدودًا نتيجة ضعف التنسيق، ونقص التنفيذ، وعدم تكافؤ الفرص، وضعف التحول الرقمي، وغياب الاستمرارية المؤسسية.
وعبر المحاور الخمسة المدروسة، يظهر نمط مشترك: ففي البنية التحتية والخدمات البلدية، يعاني القضاء من تحديات في موثوقية الطاقة، وأمن المياه، وخدمات الصرف الصحي، وإدارة النفايات، وسلامة النقل، والخدمات الرقمية. وفي الزراعة والبيئة، تواجه الموارد الطبيعية والمنتجون الصغار ضغوطًا متزايدة نتيجة التلوث وسوء الإدارة والتوسع العمراني غير المنظم. أما في السياحة، فتتركز الحركة في مدينة جبيل وبعض المواقع المحدودة، فيما تبقى العديد من البلدات والقرى خارج المسارات السياحية. وفي ريادة الأعمال، يحدّ من النمو وجود عوائق إدارية وضعف التمويل وقلة التنسيق بين القطاعين العام والخاص والأكاديمي. وعلى صعيد الرفاه المجتمعي، لا تزال الفئات الهشة تواجه تحديات في الوصول إلى المعلومات والخدمات وفرص العمل.

يوصي التقرير بالانتقال نحو تنسيق على مستوى القضاء واعتماد حلول عملية ولامركزية، تشمل تعزيز التخطيط المشترك بين البلديات، وتوسيع استخدام الطاقة المتجددة والتحول الرقمي، وتحسين إدارة المياه والصرف الصحي، وتطوير إدارة النفايات وفق مبادئ الاقتصاد الدائري، وحماية المناظر الطبيعية والاراضي الزراعية والغابات، وربط المزارعين بسلاسل القيمة، وتطوير السياحة على مستوى القضاء، ودعم ريادة الأعمال، وتبسيط الإجراءات، وتحسين الوصول إلى التمويل، وتعزيز منصات مجتمعية شاملة.

يتمثل التحدي الرئيسي لقضاء جبيل في تحقيق التكامل. فالمشكلة لا تكمن في نقص الموارد أو القدرات، بل في غياب نموذج إقليمي موحّد ينسّق بين الحوكمة والاستثمار والإدارة البيئية وسبل العيش والإدماج الاجتماعي. ومن خلال الانتقال من المبادرات المنفصلة إلى العمل المنسق، يمكن لجبيل أن تصبح نموذجًا وطنيًا للتنمية المستدامة والشاملة المرتكزة على الخصوصية المحلية.

أهم الخلاصات

التجزئة هي التحدي الأساسي: رغم توفر المقومات والجاهزية المحلية، لا يزال التقدم محدودًا بسبب ضعف التنسيق وغياب إطار تنموي موحّد.

أسس قوية للبناء عليها: يتمتع القضاء بموارد ثقافية وبيئية وزراعية وسياحية غنية، إضافة إلى مؤسسات أكاديمية وبلديات نشطة ومجتمع مدني حيوي. المشكلة تكمن في ضعف التكامل وليس في نقص الإمكانات .

البنية التحتية أساس الصمود: توفر الطاقة والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات والنقل والخدمات الرقمية ضروري للحياة اليومية والنشاط الاقتصادي والاستدامة البيئية.

ترابط المناظر الطبيعية وسبل العيش: تشكّل الزراعة والغابات والموارد المائية والنظم البيئية نظامًا واحدًا يتطلب إدارة منسقة ودعمًا للزراعة المستدامة وسلاسل القيمة المحلية.

السياحة بحاجة إلى شمولية أكبر: تتركز السياحة في مواقع محدودة، فيما تبقى العديد من القرى خارج الاستفادة. يمكن لنموذج سياحي متكامل أن يوزّع المنافع بشكل أوسع.

ريادة الأعمال تحتاج إلى بيئة داعمة: لا تزال العوائق الإدارية وضعف التمويل وقلة التنسيق تحدّ من نمو المشاريع، خاصة لدى الشباب.

الرفاه المجتمعي أولوية تنموية: لا تزال الفجوات قائمة في الوصول إلى الخدمات والفرص، خاصة للفئات الأكثر هشاشة، ما يستدعي تعزيز التنسيق والمنصات المجتمعية.

التنسيق شرط أساسي للتنفيذ: يعتمد تحقيق التنمية المستدامة في جبيل على الانتقال من المبادرات المنفصلة إلى تخطيط مشترك وشراكات فعالة تربط بين البنية التحتية والبيئة والاقتصاد والمجتمع.

مقدمة

يقف قضاء جبيل اليوم عند مفترق طرق حاسم. فباعتباره أحد أكثر مناطق لبنان استمراريةً تاريخية، حيث تتقاطع المدن الساحلية والقرى الريفية والغابات والأراضي الزراعية والجبال، يقدّم قضاء جبيل فرصًا متعددة لكنه يواجه في الوقت نفسه مستويات متعددة من الهشاشة. وعلى مدى آلاف السنين تطوّرت منطقة جبيل كنظام حيّ متكامل تداخلت فيه الموارد الطبيعية والمكونات المجتمعية والتراث والاقتصادات المحلية. إلا أنّ هذا الترابط بات اليوم تحت ضغط أزمات اقتصادية ومؤسساتية وبيئية متشابكة. فعبر قطاعات البنية التحتية والزراعة والسياحة وريدة الاعمال والابتكار ورفاه المجتمع يظهر نمط واضح: الأصول والقدرات موجودة، والجهات المعنية مستعدة للتعاون، لكن النتائج تبقى محدودة بسبب التشتت وضعف التنسيق وغياب إطار تنموي مشترك. إذ تعمل الخدمات البلدية في مسارات منفصلة؛ وتفتقر الاستثمارات إلى التكامل مع الأهداف البيئية والاقتصادية؛ كما تنفصل المشاهد الطبيعية عن سلاسل الانتاج وسبل العيش؛ وتتركز السياحة مكانيًا في نطاق ضيق؛ ويواجه الابتكار صعوبة في التوسع؛ فيما لا تصل الخدمات الاجتماعية بالقدر الكافي إلى الفئات الأكثر ضعفًا.

تطرح هذه الورقة مقاربة إقليمية متكاملة قائمة على الخصوصية المكانية لقضاء جبيل. فالتعامل مع البنية التحتية والبيئة والسياحة وريادة الأعمال ورفاه المجتمع بوصفها أنظمة مترابطة يتيح تخطيطًا تنمويًا أكثر فعالية. وتعمل الورقة على تحديد الأصول وتشخيص القيود واقتراح إجراءات عملية لتحويل المبادرات المتفرقة إلى مسار تنموي منسّق يحمي الموارد ويعزز التنمية الشاملة.

أولاً: نحو ترابط وتكامل الخدمات الأساسية

المساهمون: د. حمزة جفال[3]، المهندس فادي صليبا[4]

خلفية

يشكّل قضاء جبيل نظامًا متنوعًا من حيث المجال الجغرافي ومترابطًا من حيث الوظائف، يمتد من الساحل المتوسطي إلى المناطق الجبلية المرتفعة. وتعتمد حيويته الاجتماعية-الاقتصادية واستدامته البيئية وقدرته على الصمود على المدى الطويل إلى حدّ كبير على جودة وموثوقية وتكامل البنية التحتية الأساسية والخدمات البلدية. إذ إنّ إمدادات الطاقة، وأنظمة المياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، وشبكات النقل، والاتصال الرقمي تشكّل مجتمعةً عناصر أساسية تؤثر في الحياة اليومية للسكان، وتحدّد القدرة التنافسية الاقتصادية، كما تؤثر في إمكانات تطوير السياحة المستدامة والزراعة والمشاريع المحلية. وعلى الرغم من التقدّم المحقق في بعض القطاعات، لا تزال فجوات هيكلية قائمة، تفاقمت بفعل الأزمة الاقتصادية والمؤسساتية في لبنان، وضعف قدرات الإدارة المركزية، وتعطّل التخطيط طويل الأمد، ومحدودية الموارد البلدية.

يتمتع قضاء جبيل بعدد من الأصول الاستراتيجية التي يمكن أن تشكّل أساسًا لاعتماد مقاربة تنموية متكاملة، من بينها شركة كهرباء جبيل، ومحطة تكرير مياه الصرف الصحي مع شبكتها، ومشروع سدّ جنّة، ومطمر حبالين. غير أنّ هذه الأصول لا تزال غير منسّقة ضمن رؤية متكاملة على مستوى القضاء تربط بين البنية التحتية وحماية البيئة وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية وتحقيق العدالة المكانية بين المجتمعات الساحلية والحضرية والريفية والجبلية. لذا يشكّل تعزيز الترابط الإقليمي وتكامل الخدمات (بما يشمل طاقة موثوقة، وأمنًا مائيًا، وأنظمة فعّالة للصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة، وشبكات نقل، وخدمات بلدية فعالة) شرطًا أساسيًا لتحقيق تنمية شاملة. ومن دون ذلك ستظل جهود التنمية المحلية والحفاظ على الموارد الطبيعية مقيدة بتحديات هيكلية.

[3] أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية الأميركية، قسم الهندسة المدنية
[4] وزارة الأشغال العامة والنقل، المديرية العامة للتنظيم المدني، مكتب جبيل

البنية التحتية وأصول الخدمات

تعكس قاعدة البنية التحتية في قضاء جبيل عقودًا من الاستثمارات العامة التدريجية، والمشاريع المدعومة من المانحين، والمبادرات على المستوى البلدي. وعلى الرغم من تفاوت جودة هذه الأصول ومدى تغطيتها، فإنها تشكّل أساسًا مهمًا لبناء نظام خدمات أكثر تكاملًا وكفاءة وقدرة على الصمود. من أبرز الأصول المؤسسية في القضاء شركة كهرباء جبيل، التي توفر درجة من الاستقلالية التشغيلية مقارنة بمناطق أخرى في لبنان التي تعتمد كليًا على التزويد المركزي للكهرباء. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم مشروع سدّ جنّة لتلبية الاحتياجات المائية طويلة الأمد وذلك عند استكماله، مع إمكانية توليد الطاقة الكهرومائية، مما قد يسهم في تعزيز وتنويع مصادر المياه والطاقة في القضاء. وتمثل بنية المياه والصرف الصحي أيضًا جزءًا مهمًا من قاعدة الخدمات في القضاء. إذ تتمتع جبيل بمحطة وشبكة معالجة مياه الصرف الصحي، إلا أنّ الشبكة ما زالت متصلة جزئيًا على مستوى المنازل، ما يحدّ من كفاءتها التشغيلية. ويُعدّ سدّ جنّة، المصمّم تقنيًا والمُنشأ جزئيًا، أحد أهم مشاريع البنية التحتية المائية في القضاء، لما له من إمكانات كبيرة لتحسين توفر المياه وضمان استدامة الخدمات على المدى الطويل. فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة، يعمل مطمر حبالين كمرفق رئيسي لاستقبال ومعالجة النفايات البلدية المنتجة في جميع أنحاء القضاء. ويشمل الموقع وحدة فرز ميكانيكية، تمثل نقطة تشغيلية حاسمة ضمن منظومة إدارة النفايات، إلا أنّ القدرة الحالية والقيود التكنولوجية تحدّ من فعاليته الشاملة.

أما البنية التحتية للنقل فشهدت تحسّنًا في السنوات الأخيرة، خصوصًا فيما يتعلق بجودة الطرق وربط القرى ببعضها، ما عزّز الروابط بين المناطق الساحلية والمجتمعات الجبلية الداخلية، وسهّل التنقّل والتبادل الاقتصادي وحركة السياحة. ومع ذلك، لا تزال بعض الطرق الجبلية، وخاصة في المناطق الجبلية الجنوبية لقضاء جبيل، تتطلب صيانة وتطويرًا لتعزيز إمكانية الوصول وضمان تكامل أفضل.

على المستوى الإداري، تمتلك البلديات في القضاء هياكل أساسية للحكم والخدمات، إلا أنّ معظم الإدارات المحلية غير رقمية وتعتمد على الإجراءات الورقية لتوثيق الخدمات وتقديمها، ما يزيد من التكاليف الإدارية ويبطئ العمليات ويضع أعباء إضافية على المواطنين. تشكّل هذه الأصول مجتمعة أساسًا جزئيًا لكنه غير كافٍ لقضاء مترابط يعمل بكفاءة. ويبرز التشتت في تشغيلها، وعدم انتظام الأداء، والقدرة المحدودة على التوسع، والحاجة إلى تخطيط منسق، وتحسين التعاون المؤسسي، واستراتيجيات استثمار شاملة تحول هذه العناصر القائمة إلى نظام بنية تحتية متكامل وقادر على الصمود.

القيود والعوائق الهيكلية

على الرغم من توفر العديد من الأصول الداعمة، يواجه قضاء جبيل عددًا من القيود الهيكلية التي تحدّ من فعالية واستدامة وعدالة تقديم البنية التحتية والخدمات. هذه التحديات تؤثر على قطاعات متعددة وتؤدي إلى تعزيز بعضها البعض، مما يبطئ مسار التنمية الشامل في القضاء. ضمن هذا الاطار لا يزال إمداد الطاقة غير مستقر وغير كافٍ لتلبية الطلب المتزايد. فرغم أن شركة كهرباء جبيل توفر درجة من الاستقلالية المحلية، فإن قدرة الإنتاج الكهربائي محدودة. اما الأمن المائي فهو مقيد أيضًا، إذ يحتاج مشروع سدّ جنّة إلى 120 مليون دولار أمريكي إضافية لاستكماله، في حين أن التمويل الخارجي متوقف. كما تظل إدارة مياه الصرف الصحي غير مكتملة. فبالرغم من تركيب شبكات الصرف في معظم المناطق، إلا أنّ استثمارات إضافية كبيرة تُقدّر بين 200–300 مليون دولار أمريكي لازمة لربط المنازل وتشغيل النظام بالكامل. ونتيجة لذلك، ما تزال العديد من المجتمعات تعتمد على الصهاريج والآبار، ما يسهم في تلوث المياه الجوفية. ويزيد ضعف تطبيق متطلبات الصرف الصحي ضمن تصاريح البناء من المخاطر البيئية. ويواجه نظام النفايات الصلبة ضغطًا كبيرًا أيضًا، إذ يعالج مطمر حبالين نحو نصف النفايات الواردة فقط من خلال وحدة الفرز، ما يؤدي إلى تراكم النفايات وفقدان تدريجي للطاقة التشغيلية. وبدون تقليل النفايات وتحسين عمليات الفرز عند المصدر، يواجه المطمر خطر الامتلاء. كما وتستمر تحديات قطاع النقل، خصوصًا في المناطق الجبلية. فقد فشلت محاولات إدخال النقل العام المشترك إلى حد كبير بسبب محدودية الجدوى المالية وضعف الإقبال من السكان. كما أن سوء وضع بعض الطرقات وعدم صيانتها في المناطق الريفية خاصةً يؤثران على السلامة العامة. اما الكفاءة الإدارية فتظل محدودة بسبب

غياب الخدمات البلدية الرقمية. فمعظم البلديات ما تزال تعتمد على الإجراءات الورقية، ما يزيد التكاليف التشغيلية ويطيل الإجراءات ويضع عبئًا إضافيًا على الوقت والتنقل للمواطنين. تضعف هذه القيود مجتمعةً الاستدامة البيئية والإنتاجية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مما يعزز التفاوتات المناطقية داخل القضاء.

فرص خدمات إقليمية متكاملة

على الرغم من هذه التحديات، يقدّم قضاء جبيل فرصًا قوية للانتقال نحو أنظمة خدمات أكثر ترابطًا ومرونة واستدامة.

حلول الطاقة اللامركزية والمتجددة: توفر الإنارة العامة بالطاقة الشمسية للمرافق العامة والمدارس والمباني الحكومية والطرقات حلولًا فورية وقابلة للتوسع لسد العجز في الطاقة. كما يمكن لمشاركة القطاع الخاص في إنتاج الطاقة اللامركزية تقليل الضغط على الشبكات المركزية وتحسين موثوقية الخدمة.

ابتكارات صرف صحي على مستوى البلديات: تقدم حلول معالجة مياه الصرف الصحي منخفضة التكلفة وصغيرة النطاق مثل المستنقعات الاصطناعية المزروعة بالقصب بدائل بيئية مناسبة للتطبيق على مستوى بعض القرى أو تجمعات القرى، لا سيما في المناطق الريفية.

حوكمة قطاع للمياه: يمكن للتخطيط الموحد بين البلديات الحد من التكرار، وتحسين كفاءة التمويل، وتعزيز القدرة على جذب الدعم الخارجي. وقد يسرّع إنشاء منصة مخصصة لايجاد حلول لقطاع المياه في جبيل من تنفيذ المشاريع ذات الأولوية ويعيد تنشيط التمويل الدولي.
النفايات الصلبة: يسهم الفرز عند المصدر على مستوى البلديات في تخفيف الضغط على مطمر حبالين. كما يتيح إشراك القطاع الخاص في الفرز وإعادة التدوير ومبادرات تحويل النفايات إلى طاقة فرصًا للابتكار وخلق فرص عمل وتعزيز مرونة النظام.

تحسينات النقل والسلامة: يمكن لتدابير بسيطة مثل وضع علامات واشارات وفواصل على الطرق أن تحقق فوائد فورية للسلامة بتكلفة منخفضة نسبيًا. كما يمكن لحملات تغيير السلوك لتعزيز التنقل المشترك أن تكمل الاستثمارات في البنية التحتية.

التحول الرقمي للخدمات البلدية: تؤدي رقمنة الإجراءات الإدارية إلى تعزيز الشفافية، وتقليل التكاليف، وتحسين وصول المواطنين إلى الخدمات، وفي الوقت نفسه تمهّد الطريق للتخطيط والحوكمة المبنية على البيانات.

الإجراءات المحورية للأقاليم المترابطة والخدمات

الإجراء الاستراتيجي	المشاريع المقترحة
1. تعزيز التنسيق الإقليمي للبنية التحتية	– إنشاء منصة تنسيق بين البلديات لتخطيط الطاقة والمياه والصرف الصحي والنفايات – وضع خريطة أولويات مشتركة للبنية التحتية
2. تسريع التحول الطاقوي واللامركزية	– توسيع نطاق الطاقة الشمسية للطرق والمدارس – تيسير مبادرات الطاقة المتجددة – دمج طاقة سد جنة الكهرومائية المحتملة في التخطيط
3. تحسين أمن المياه والصرف الصحي	– تعزيز حلول المعالجة على مستوى البلديات – تطبيق اشتراطات الصرف الصحي في رخص البناء – تقسيم مشاريع البنية التحتية الكبرى إلى مراحل قابلة للتمويل
4. تحديث إدارة النفايات الصلبة	– تطبيق الفصل من المصدر – دعم مشاركة القطاع الخاص في إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة – إطالة عمر مطمر حبالين

5. تعزيز ربط النقل والسلامة	– تحسين الطرق في المناطق الجبلية – تقديم تخطيط الطرق وتدابير السلامة العامة – تعزيز ثقافة النقل المشترك
6. رقمنة الخدمات البلدية	– إدخال منصات بلدية رقمية للتصاريح والطلبات والتواصل – تحسين إمكانية الوصول للمجتمعات النائية

خلاصة: نحو خدمات مرنة ومترابطة

تشكل الخدمات المتكاملة والمترابطة عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة في قضاء جبيل. فالطاقة الموثوقة، والأمن المائي، وأنظمة الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة الفعّالة، وشبكات النقل الآمنة، والخدمات البلدية الحديثة تشكّل أساس الرفاه الاجتماعي، والفرص الاقتصادية، وحماية البيئة. ومن شأن الانتقال من الإجراءات المتفرقة على مستوى البلديات إلى تخطيط منسق على مستوى القضاء أن يُحسّن استخدام الموارد، ويجذب الاستثمارات، ويعزز القدرة على الصمود في ظل حالة عدم اليقين الوطنية. لذا ينبغي إعطاء الأولوية للبنية التحتية اللامركزية، والشراكات المستهدفة مع القطاع الخاص، والأنظمة الرقمية لتقديم حلول عملية وقابلة للتوسع. كما ان جغرافية القضاء الممتدة من الساحل الى الجبل تمكّنه من أن يكون نموذجًا للخدمات المتكاملة التي توائم بين الحوكمة، والحفاظ على البيئة، وابتكار البنية التحتية، لتعزيز النمو الشامل الموجه نحو السوق، وضمان التماسك طويل الأمد والعدالة الاجتماعية.

ثانياً: نحو دمج الزراعة والبيئة والاقتصادات المحلية

المساهمون: د. ناتالي حايك[5]، المهندس بشار برّو[6]

خلفية

يمثّل قضاء جبيل أحد أثمن وأهم المشاهد الطبيعية في لبنان، حيث تطورت الزراعة والغابات وأنظمة المياه والنظم البيئية الساحلية والجبلية وسبل العيش البشرية معًا على مدى قرون. وترتبط جغرافيا القضاء بين النظم البيئية البحرية المتوسطية ووديان الأنهار الخصبة، والمنحدرات الجبلية، والغابات، والهضاب، والاراضي والمدرجات الزراعية، ما مكّن تاريخيًا من دعم سبل عيش متنوعة تعتمد على الزراعة والغابات والصيد البحري وإنتاج الأغذية. لكن هذه النظم المترابطة تواجه ضغوطًا متزايدة. فالتغير المناخي، وتلوث المياه واستغلالها المفرط، وتدهور الغابات، والتوسع العمراني غير المنضبط، والأزمة الاقتصادية الطويلة الأمد تعمل تدريجيًا على تآكل الأسس البيئية التي تقوم عليها سبل العيش المحلية. ويتكون النظام الزراعي من المنتجين الصغار، الذين يواجهون ارتفاع تكاليف الإنتاج، وانخفاض الربحية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق. وفي الوقت نفسه، تتعرض الغابات والمناطق المحمية الغنية بالتنوع البيولوجي لمخاطر الحرائق، والتحويل إلى أراضٍ أخرى، وضعف القدرة على إدارتها. كما تبقى الموارد المائية، أحد أهم الأصول الاستراتيجية للقضاء، موزعة بشكل غير متساوٍ وذات تنظيم ضعيف، بينما يستمر التلوث في التأثير على أحواض مهمة مثل نهر إبراهيم.

رغم هذه التحديات، يتمتع قضاء جبيل بمقومات تمكينية قوية لتطبيق مقاربة متكاملة للمشاهد الطبيعية. فموارده الطبيعية الوفيرة، ورأس ماله البشري الماهر، وتراثه الثقافي والطبيعي الغني، والمؤسسات المحلية الفاعلة، توفر فرصًا كبيرة. وإذا ما تم إدارة هذه الأصول بشكل شامل، فإنها قادرة على دعم زراعة مرنة، ونظم بيئية أكثر صحة، وسبل عيش متنوعة تعزز الأمن الغذائي وتحدّ من ضغوط الهجرة.

أصول الزراعة والبيئة والغابات

يتمتّع قضاء جبيل بأصول زراعية وموارد طبيعية مهمة تشكّل الأساس البيئي والإنتاجي للمنطقة. ويضم القضاء شبكة متنوعة من نظم الزراعة البعلية والمروية، بما في ذلك بساتين الفاكهة، والزيتون، والخضروات، وإنتاج الماشية على نطاق صغير، وتربية النحل. ويعزّز هذا التنوع المعرفة الزراعية التقليدية الغنية والتراث الغذائي المحلي، ما يوفر قاعدة أساسية لتطوير ممارسات زراعية إيكولوجية وقادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ. وتمثّل الموارد المائية أيضًا أحد الأصول الاستراتيجية. فأنظمة المياه، بما فيها الأنهار والينابيع والمياه الجوفية، تدعم الزراعة، وإمدادات المياه المنزلية، والنظم البيئية من الناطق الجبلية وصولاً الى الساحل. ويشكّل حوض نهر إبراهيم ممرًا بيئيًا واقتصاديًا رئيسيًا يربط المناطق الجبلية الداخلية بالساحل المتوسطي. كمت وتلعب الغابات والمناطق المحمية دورًا حيويًا في الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي. فمحمية بنتاعل الطبيعية، ومحمية أرز جاج الطبيعية، ومحميّة جَبَل موسى للمحيط الحيوي (جهة بلدة قهمز) والعديد من غابات السنديان والصنوبلر، تشكّل العمود الفقري البيئي للقضاء، وتوفّر خدمات الحفاظ على التنوع البيولوجي، وحماية الأحواض المائية، وتخزين الكربون، وفرص سبل العيش القائمة على الطبيعة. وعلى طول الساحل، تدعم النظم البيئية البحرية الصيد والسياحة وغيرها من خدمات النظام البيئي، رغم ارتباط صحتها بممارسات استخدام الأراضي وجودة المياه في المناطق العليا. ويكمّل هذه الأصول الطبيعية رأس المال البشري والمؤسسات المحلية، بما في ذلك البلديات، والتعاونيات، والمنظمات غير الحكومية، والمبادرات المجتمعية. ومع المشاهد المدرّجة للاراضي الزراعية، وتراث الريّ التقليدي، والمناطق الطبيعية ذات القيمة الثقافية، تُشكّل هذه العناصر أساسًا مؤسسيًا واجتماعيًا قويًا لإدارة المشاهد الطبيعية بشكل متكامل ومستدام.

[5] أستاذة مساعدة في الجامعة اللبنانية الأميركية، قسم العلوم الفيزيائية
[6] خبير زراعي دولي

القيود والعوائق أمام الاستدامة البيئية والزراعية وسبل العيش

على الرغم من قاعدة الأصول القوية، يواجه قضاء جبيل عدداً من العوائق النظامية التي تقوّض استدامة مشاهده الطبيعية وسبل العيش الريفية. فالحوكمة تظل مجزأة، حيث تُدار القطاعات الزراعية والمائية والغابات والمحميات والتخطيط العمراني من خلال مؤسسات وسياسات منفصلة غالبًا ما تفتقر إلى التنسيق. وعلى الرغم من وضع عدة خطط استراتيجية ودراسات مثل خطط شاملة لتنظيم الاراضي في المناطق الجبلية مدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن العديد منها لم يُنفذ على الأرض، مما يحدّ من أثرها الفعلي. كما تتزايد الضغوط على الموارد المائية بسبب التلوث والإفراط في استعمالها. فالمياه غير المعالجة، وجريان المخلفات الزراعية، وانتشار الآبار غير القانونية، تستمر في تدهور جودة المياه في الأنهار والينابيع والمياه الجوفية، بينما تسرّع ممارسات الري غير الكفوءة من استنزاف الموارد المتاحة وتؤثر على النظم البيئية في المصبات، بما في ذلك المناطق الساحلية والبحر. وتواجه الغابات أيضًا مخاطر متزايدة. فضعف القدرة على إدارتها، وقلة المراقبة، والتغيّر المستمر في استخدام الأراضي يزيد من هشاشتها أمام الحرائق، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظم البيئية بشكل أوسع.
وتظل أنظمة دعم الزراعة غير كافية. فالمنتجون غالبًا ما يستفيدون من برامج تدريب قصيرة المدى، لكنهم يفتقرون إلى متابعة تقنية مستمرة وخدمات إرشاد دائمة وتطبيقية، ما يحدّ من اعتماد الممارسات المحسنة المتعلقة بإدارة المبيدات، وكفاءة استخدام المياه، وصحة التربة، والتكيف مع المناخ. في الوقت نفسه، يضعف الجدوى الاقتصادية لسبل العيش الريفية. فالمنتجون الصغار يواجهون ارتفاع تكاليف الإنتاج، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وانخفاض قيمة المنتجات، ما يزيد من هشاشتهم الاقتصادية ويدفع نحو الهجرة الريفية. وأخيرًا، أدّت عمليات التشاور المتكررة دون تنفيذ ملموس إلى شعور بالإحباط بين الجهات المحلية المعنية، ما أدى تدريجيًا إلى تآكل الثقة وتقليل المشاركة في مبادرات التنمية، وهو ما يزيد تعقيد جهود تحقيق إدارة منسقة ومستدامة للمشاهد الطبيعية.

فرص التنمية المتكاملة القائمة على المشهد الطبيعي

يقدّم قضاء جبيل فرصًا واعدة لاعتماد مقاربة مختلفة للمشهد الطبيعي التي تدمج بين الحفاظ على البيئة والموارد كما وتعزيز صمود سبل العيش.

الزراعة الإيكولوجية والزراعة القادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ: يسهم تنوّع المشهد الطبيعي في دعم نظم زراعية تكيفية منخفضة المدخلات، تعزّز الإنتاجية مع الحفاظ على التربة والمياه والتنوّع البيولوجي.

الإدارة المتكاملة للمياه والأحواض المائية: يمكن لحماية أحواض الأنهار ومناطق تغذية المياه الجوفية أن تعزّز في الوقت نفسه الأمن المائي والإنتاجية الزراعية وصحة الغابات والنظم البيئية الساحلية.

الإدارة المستدامة للغابات: يساهم تحسين إدارة الغابات في الحدّ من مخاطر الحرائق، وحماية التنوع البيولوجي، ودعم السياحة البيئية والمنتجات الحرجية غير الخشبية.

الروابط بين الزراعة والغابات وسلاسل الانتاج الغذائية والزراعية: إن تعزيز الروابط بين المنتجين والمصنّعين والأسواق يمكن أن يزيد من الربحية ويوفّر فرص عمل إضافية.

إشراك الشباب وتعزيز الحوكمة المحلية للمشاهد الطبيعية: يمكن لمبادرات بناء القدرات ورفع الوعي أن تمكّن الشباب والمجتمعات المحلية من الاضطلاع بدور فاعل كحماة للمشاهد الطبيعية، بما يحدّ من الهجرة ويعزّز الابتكار المحلي.

الإجراءات المحورية للمشاهد الحية ووسائل العيش المرنة

الإجراء الاستراتيجي	المشاريع المقترحة
1. تعزيز الحوكمة المتكاملة	– تحسين التنسيق بين المعنيين بقطاعات الزراعة والمياه والغابات – إعادة تفعيل خطط استخدام الأراضي والمياه والبيئة القائمة وتنفيذها
2. حماية الموارد المائية وإعادة تأهيلها	– الاستثمار في معالجة مياه الصرف الصحي ورقابة جودة المياه – تعزيز الري الفعال والتخطيط المستند إلى مستجمعات المياه
3. دعم الزراعة المتكيفة مع المناخ	– دعم وتفعيل خدمات إرشادية مستدامة مع متابعة ميدانية – تعزيز الحفاظ على التربة وإدارة الآفات المتكاملة وأنظمة الزراعة المتكيفة مع المناخ
4. تعزيز إدارة الغابات والوقاية من الحرائق	– دعم إدارة الغابات المجتمعية وتقليل مخاطر الحرائق – تعزيز رقابة المناطق المحمية وصونها
5. تعزيز سبل العيش وسلاسل الانتاج	– وضع خارطة طريق زراعية وغذائية محلية تربط المزارعين بالمصنّعين والأسواق – دعم القيمة المضافة وتنويع مصادر الدخل للمزارعين والمنتجين
6. دمج التخطيط العمراني والحماية البيئية	– تطبيق التخطيط العمراني لحماية الأراضي الزراعية والغابات ومجاري الأنهار – منع التمدد العمراني المضر بيئياً ولا سيما على طول مجرى نهر إبراهيم
7. استعادة الثقة عبر مشاركة موجهة نحو العمل الميداني	– ربط ورش التوعية والتدريب بمسارات تنفيذ عملية – إظهار إجراءات مبكرة وملموسة لاستعادة ثقة أصحاب المصلحة

خلاصة: نحو مشهد طبيعي مرن

يجسّد قضاء جبيل تقاطعًا نادرًا بين الزراعة والغابات والموارد المائية والنظم البيئية البرية والبحرية وسبل العيش البشرية. ويتطلب الحفاظ على هذا المشهد الطبيعي الانتقال من التدخلات القطاعية المتفرقة إلى نموذج تنموي متكامل قائم على إدارة المشهد الطبيعي. ومن خلال مواءمة حوكمة الزراعة والمياه والغابات والبيئة، والاستثمار في دعم مستدام للمزارعين والمجتمعات المحلية، وتعزيز تطبيق تخطيط استخدام الأراضي بشكل مسؤول، يمكن لقضاء جبيل أن يصبح نموذجًا وطنيًا للادارة المستدامة للمشاهد الطبيعية وسبل العيش القادرة على الصمود. ومن شأن هذه المقاربة أن تعزز الأمن الغذائي والمائي، وتحمي التنوع البيولوجي، وتحدّ من هشاشة المجتمعات الريفية، وتساهم بشكل فعّال في تعزيز صمود لبنان البيئي والاجتماعي-الاقتصادي على المدى الطويل.

ثالثاً: نحو تطوير سياحي مستدام ومتكامل

المساهمون: د. جيمس رعد[7]

خلفية

يُعدّ قضاء جبيل من أكثر المناطق غنىً تاريخيًا في حوض البحر المتوسط. وتشير الأدلة الأثرية إلى وجود استيطان بشري متواصل منذ الألفية السابعة قبل الميلاد، وهي استمرارية استثنائية لا تشترك فيها إلا قلة من الأماكن في العالم. وعلى مدى آلاف السنين، تركت أكثر من اثنتي عشرة حضارة متعاقبة بصماتها على القضاء، مما أوجد مشهدًا ثقافيًا حيًا وفريدًا بتنوعه. إلى جانب هذا الإرث التاريخي العميق، يتمتع قضاء جبيل بتنوع طبيعي لافت يشمل النظم البيئية الساحلية، ووديان الأنهار، والجبال، والغابات، والهضاب المرتفعة. وقد أسهم التفاعل بين هذه الأصول الطبيعية والثقافية في تشكيل هوية مميزة للقضاء، كما يوفر أساسًا قويًا لتطوير سياحة مستدامة وشاملة ومبتكرة. ورغم هذه القاعدة الغنية من الموارد، لا يزال قطاع السياحة في قضاء جبيل يعمل دون كامل إمكاناته إذ تظل حركة الزوار متركزة إلى حد كبير في مدينة بيبلوس التاريخية وموقعها الأثري المدرج على لائحة التراث العالمي وبعض القرى الجبلية المعروفة. ويعكس هذا التركز المكاني التفاوت في توزيع البنية التحتية السياحية والخدمات والظهور في الأسواق السياحية على مستوى القضاء. ولا تزال العديد من المجتمعات الريفية ضعيفة الاندماج في المنظومة السياحية، إذ تقدم منتجات سياحية محدودة وتفتقر إلى القدرات الخدمية والاستعداد لاستقبال الزوار. وتزداد هذه الاختلالات بفعل تحديات هيكلية أوسع. فالخدمات السياحية غالبًا ما تكون مكلفة أو غير متوفرة بشكل متوازن، كما أن الترابط بين المناطق الساحلية والجبلية ما يزال محدودًا، في حين تختلف معايير الضيافة بشكل ملحوظ. إضافة إلى ذلك، يفتقر القضاء إلى مسارات تدريب مهني منظمة في مجالات السياحة والإرشاد والضيافة، ما يحدّ من تطوير الكفاءات البشرية وجودة الخدمات. وفي الوقت نفسه، لا تزال الاقتصادات الإبداعية والثقافية القائمة على الحرف التقليدية والفنون والمهارات المحلية غير متطورة بالقدر الكافي وغير مدمجة بشكل كافٍ في سلسلة القيمة السياحية. ويُعدّ تعزيز هذه الروابط أمرًا أساسيًا لإطلاق الإمكانات السياحية الكاملة للقضاء وتوزيع فوائد السياحة بشكل أكثر توازنًا بين المجتمعات المحلية.

الأصول التراثية والمشهد الطبيعي

يتمتع قضاء جبيل بتركيز استثنائي من الموارد الثقافية والتاريخية والدينية والبيئية، ما يجعله من أكثر المناطق تميّزًا في لبنان وشرق البحر المتوسط. فقد تشكّلت هويته عبر آلاف السنين من الحضور البشري المتواصل، وهو ما ينعكس في عمق ثقافي فريد يمتد من المستوطنات ما قبل التاريخ، مرورًا بازدهار المدن الفينيقية، وصولًا إلى التأثيرات الرومانية والبيزنطية والصليبية المتعاقبة، إضافة إلى الحضور التاريخي المبكر للمجتمع الماروني. ويشكّل هذا التراكم الحضاري المتواصل سجلًا زمنيًا نادرًا ضمن الفضاء المتوسطي. ويواكب هذا الإرث التاريخي الغني حضور مهم للحرف والتقاليد والتراث غير المادي، الذي يستمر من خلال انتقال المعارف الحرفية والثقافية بين الأجيال. وتشمل هذه الممارسات أنشطة حرفية، وإعداد المنتجات الغذائية التقليدية، والطقوس الدينية، التي ما تزال تعبّر عن الهوية المحلية واستمرارية الثقافة. كما يتمتع القضاء بتنوع بيئي لافت يمتد من النظم البيئية الساحلية إلى المشاهد الجبلية والغابات والتكوينات الجيولوجية المميزة. ومن بين المواقع الطبيعية البارزة مغارة أفقا، ومغارة رويس، ومغارة عين اللبنة، في حين تشكّل ثلاث محميات طبيعية معترف بها رسميًا —محمية بنتاعل الطبيعية، ومحمية أرز جاج الطبيعية، ومحميّة جَبَل موسى للمحيط الحيوي (المشتركة مع كسروان)— شبكة بيئية مهمة تدعم حماية التنوع البيولوجي والسياحة البيئية. ويحمل القضاء أيضًا أهمية دينية وروحية عميقة، تتجلى في المواقع المسيحية والأديرة التاريخية، ما يوفر إمكانات قوية لتطوير مسارات سياحية ثقافية وروحية شاملة. ورغم هذا الغنى من الأصول الثقافية والطبيعية والإبداعية، لا تزال العديد من المجتمعات الريفية مندمجة بشكل محدود في الاقتصاد السياحي للقضاء. فالكثير من القرى تمتلك مشاهد ثقافية وطبيعية قيّمة وموارد زراعية وتقاليد حرفية، إلا أن هذه الأصول نادرًا ما تُدمج في منتجات أو مسارات سياحية منظمة. كما أن

[7] أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية الأميركية، قسم إدارة الفنادق والسياحة

محدودية البنية التحتية، وضعف التفسير والتعريف بالمواقع، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، تحدّ من مشاركة المجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى بقاء النشاط السياحي متركزًا إلى حد كبير في عدد محدود من المراكز الحضرية والساحلية، ويقلل من قدرة السياحة على دعم تنمية إقليمية أكثر شمولًا.

القيود والعوائق أمام تطوير السياحة

على الرغم من الإمكانات السياحية الكبيرة التي يتمتع بها قضاء جبيل، لا تزال عدة قيود تحدّ من تطوير اقتصاد سياحي متماسك وشامل. فالحوكمة السياحية ما تزال مجزأة، إذ تعمل البلديات غالبًا بشكل منفصل، بينما يبقى التعاون عبر الحدود الإدارية محدودًا. ويزداد هذا التشتت تعقيدًا بسبب الانقطاعات الإدارية المرتبطة بالدورات الانتخابية، ما يؤدي إلى تعطّل التخطيط طويل الأمد واستمرارية الاستثمارات وتنفيذ المبادرات السياحية على مستوى القضاء.

كما تبقى البنية التحتية السياحية والقدرات الاستيعابية للضيافة غير متوازنة، خصوصًا في المناطق الريفية والجبلية. فالعديد من القرى تفتقر إلى أماكن إقامة مناسبة، ومرافق استقبال الزوار، ومعايير خدمات متجانسة، ما يحدّ من قدرتها على تقديم تجارب سياحية متكاملة. كما أن ضعف الترابط بين القرى، إلى جانب محدودية البنية التحتية والخدمات المرتبطة بالمواقع السياحية، يعيق إدماج هذه المناطق ضمن مسارات سياحية أوسع، ويعزز تركّز حركة الزوار في عدد محدود من الوجهات الساحلية والحضرية المعروفة. ويشكّل رأس المال البشري والقدرات المهنية تحديًا إضافيًا. إذ يعاني القطاع السياحي من نقص في المرشدين المعتمدين، وقلة فرص التدريب المهني في مجالات الضيافة وإدارة الزوار وجودة الخدمات. ويؤثر هذا النقص في المهارات على جودة الخدمات السياحية، كما يحدّ من فرص العمل المتاحة للشباب المحلي. في الوقت نفسه، لا تزال الاقتصادات الإبداعية والثقافية في القضاء غير متطورة بالشكل الكافي وغير مدمجة بشكل فعّال في سلاسل القيمة السياحية. فالحرف التقليدية والفنون المحلية غالبًا ما تفتقر إلى التسويق المناسب، والدعم للابتكار، والوصول إلى أسواق متنوعة، مما يحدّ من مساهمتها الاقتصادية. كما أن ضعف التكامل بين المناطق الساحلية والجبلية يقلّل من ترابط تجربة الزائر ويحدّ من فرص تطوير مسارات سياحية متعددة الأيام تُبرز التنوع الثقافي والبيئي الكامل للقضاء. وإضافة إلى ذلك، فإن الاستخدام المحدود للمنصات الرقمية والأدوات التفاعلية وأساليب التفسير الحديثة يقلّل من ظهور القضاء السياحي وقدرته على جذب جمهور معاصر. ونتيجة لذلك، يظل النشاط السياحي متركزًا مكانيًا، مع توزيع غير متكافئ للفوائد الاقتصادية عبر القضاء. ومن دون تدخلات موجهة، قد تبقى الأصول الثقافية والطبيعية الغنية في جبيل غير مستثمرة بالشكل الكافي، كما سيظل دور السياحة كمحرّك لتنمية إقليمية شاملة محدودًا.

فرص تطوير سياحة متكاملة قائمة على الخصوصية المكانية

على الرغم من القيود، يتمتع قضاء جبيل بفرص كبيرة لتطوير نموذج سياحي أكثر تكاملًا ومرونة واستدامة .وتتوافق هذه الفرص بشكل وثيق مع الاتجاهات العالمية المتنامية في السياحة البديلة، والسياحة القائمة على الطبيعة، والسياحة المرتبطة بالتراث، كما تستند إلى المزيج الفريد من الأصول الثقافية والبيئية والإبداعية التي يتميز بها القضاء.

تزايد الطلب على السياحة الأصيلة والتجريبية: يسعى الزوار الدوليون والمحليون بشكل متزايد إلى تجارب غامرة تجمع بين الأصالة الثقافية والاستكشاف الطبيعي .ويمنح الإرث الحضاري العريق لجبيل، والتقاليد المتوارثة عبر الأجيال، وتنوع المشاهد الطبيعية من النظم البيئية الساحلية إلى الجبال والغابات، القضاء موقعًا مميزًا للاستجابة لهذا التحول في الطلب السياحي.

أصول بيئية ومحميات طبيعية مهمة: يوفّر وجود ثلاث محميات طبيعية وهي بنتاعل، أرز جاج، ومحميّة جَبَل موسى للمحيط الحيوي، قاعدة قوية لتطوير أنماط سياحية مسؤولة ومستدامة مثل السياحة البيئية، والسياحة القائمة على الطبيعة، وسياحة المغامرات .كما تتيح هذه المحميات فرصًا لربط حماية التنوع البيولوجي بمشاركة الزوار، والتعليم البيئي، وإدارة الموارد الطبيعية على مستوى المجتمعات المحلية.

انتشار التراث الثقافي في مختلف أنحاء القضاء: إلى جانب مدينة بيبلوس، تمتلك العديد من قرى القضاء موارد ثقافية وتاريخية غنية لا تزال غير مستثمرة بشكل كافٍ .ويمكن إدماج هذه القرى ضمن تجمعات ومسارات سياحية موضوعية مثل مسارات التراث والمسارات الدينية، لتحقيق توزيع أكثر توازنًا للزوار وتعزيز شبكات سياحية متكاملة عبر القضاء.

إمكانات كبيرة لإشراك الشباب والابتكار: يمثل الشباب المحلي رأس مال بشريًا غير مستغل إلى حد كبير في مجالات الإرشاد السياحي المهني، والسرد الرقمي للقصص، واستضافة الزوار في السياحة البيئية، وريادة الأعمال الإبداعية .ويمكن أن يسهم إشراك الشباب في هذه المجالات في تحسين جودة الخدمات السياحية، وتعزيز القوى العاملة المحلية في القطاع، وتحفيز الابتكار في المنتجات السياحية الثقافية والبيئية.

الربط بين السياحة والاقتصادات الإبداعية والزراعية: توفر الحرف التقليدية والفنون المحلية والمنتجات الزراعية في جبيل فرصًا لتطوير سلاسل قيمة سياحية متنوعة. ويمكن لربط هذه القطاعات بالسياحة أن يخلق مصادر دخل مستدامة، ويعزز تجربة الزائر، ويكرّس الأصالة والتميز الثقافي لعروض القضاء السياحية.

تشير هذه العوامل مجتمعة إلى أن قضاء جبيل يمتلك القدرة على الانتقال من نموذج سياحي قائم أساسًا على مواقع محدودة يركز على عدد قليل من النقاط الساحلية والجبلية، إلى نظام سياحي متكامل على مستوى القضاء بأكمله. ومن شأن هذا النموذج أن يدمج الأصول الثقافية والبيئية، ويعزز الترابط الاجتماعي والاقتصادي بين القرى، ويُرسّخ مبادئ الاستدامة في كل من تجربة الزائر ونتائج التنمية المحلية .وتُظهر التجارب في مناطق متوسطية مشابهة أن الأنظمة السياحية المتكاملة القائمة على التجمعات لا تعزز فقط رضا الزوار، بل تزيد أيضًا من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المحلية، وتدعم تنمية محلية أكثر شمولًا.

الإجراءات المحورية لنموذج سياحي مستدام

الإجراء الاستراتيجي	المشاريع المقترحة
1. تعزيز الحوكمة والاستمرارية المؤسسية	– دعم منظمة إدارة الوجهة السياحية في جبيل لربط البلديات والمحميات والمؤسسات الثقافية والقطاع الخاص – إجراء مسح شامل سياحي للأصول على مستوى القرى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية
2. تعزيز التواصل الاجتماعي والتكامل الساحلي الجبلي	– تطوير متحف جبيل البيئي وتعزيزه واعتماد مبادرة تجمع قرى "تلتين البلاد السياحي والثقافي" كنموذج قابل للتطوير في تجمعات قرى مماثلة على نطاق القضاء – تحسين البنية التحتية وشبكة النقل إلى المواقع الرئيسية
3. إحياء التراث والاقتصادات الإبداعية	– وضع خط زمني تاريخي للمنطقة يشمل نسخة رقمية تفاعلية – دعم الحرفيين والفنانين والمزارعين ورواد الأعمال الشباب – تعزيز تجارب التراث الحي – فتح قنوات وصول للحرف والمنتجات الغذائية الزراعية داخل الدوائر السياحية
4. بناء المهارات المحلية واحتراف الخدمات السياحية	– إنشاء برامج تدريب معتمدة للمرشدين والمتخصصين في الضيافة – تعزيز برامج التدريب المهني في الخدمات السياحية والسرد الرقمي – الشراكة مع الجامعات ومراكز التدريب
5. تطوير البنية التحتية وإدارة الزوار المستدامة	– دعم خدمات الضيافة الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على المناطق الريفية – تحسين اللافتات والمسارات والمرافق العامة التي تخدم قطاع السياحة – ضمان دمج تقييم الأثر البيئي في تطوير البنية التحتية والمشاريع السياحية
6. تحديث التسويق والتفسير الرقمي	– وضع منصة رقمية موحدة للسياحة في جبيل – إدخال تقنيات غامرة في المواقع التراثية – الاستفادة من تحليلات البيانات لمراقبة سلوك الزوار وتحسين المنتجات السياحية

الخلاصة: نحو قطاع سياحي عادل وقادر على الصمود

يمتلك قضاء جبيل المقومات البيئية والثقافية والإبداعية التي تؤهله ليكون نموذجًا مرجعيًا لتنمية السياحة المستدامة في لبنان. غير أن تحقيق هذا الإمكان يتطلب الانتقال من نموذج سياحي مجزأ يركز على مواقع محددة إلى نظام سياحي متكامل على مستوى القضاء، يقوم على تعزيز الترابط الاجتماعي، وسلاسل القيمة الشاملة، والتخطيط والحوكمة المبنيين على الأدلة. ومن خلال تعزيز التنسيق المؤسسي، والاستثمار في تنمية القدرات البشرية والمهنية، وتطوير سلاسل القيمة الثقافية والإبداعية، وإدماج المجتمعات الريفية بشكل منهجي في المسارات والتجمعات السياحية، يمكن لجبيل بناء اقتصاد سياحي مرن وعالي الجودة. ومن شأن هذا النموذج أن يحسّن توزيع المنافع الاقتصادية، ويعزز سبل العيش المحلية، ويحافظ على التراث الفريد للقضاء ويُفعّله، كما سيضع جبيل في موقع نموذجي للسياحة المستدامة والمبتكرة.

رابعًا: نحو منظومة للابتكار وريادة الأعمال

المساهمون: د. جويل نادر[8]،الاستاذ طارق مطر[9]

خلفية

يمثّل قضاء جبيل منطقة متنوعة إقليميًا ومترابطة اقتصاديًا، تمتد من الساحل المتوسطي والمراكز الحضرية التاريخية إلى المناطق الريفية والمجتمعات الجبلية. وتعتمد مرونة القضاء الاقتصادية على المدى الطويل، وتماسكه الاجتماعي، وقدرته على الاحتفاظ بالشباب بشكل متزايد على حيوية ريادة الأعمال المحلية، وقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيّف، والاستخدام الفعّال للابتكار والتكنولوجيا والتحول الرقمي لدعم تنمية شاملة. وفي سياق الأزمة الاقتصادية الممتدة في لبنان، أصبحت ريادة الأعمال والابتكار آليتين أساسيتين لاستمرارية الاقتصادات المحلية. فمع صعوبة قدرة المؤسسات العامة على تقديم الخدمات وتنظيم الأسواق وتحفيز النمو، باتت المناطق مثل جبيل تعتمد بشكل متزايد على الموارد المحلية والمبادرات اللامركزية والتعاون بين القطاعين العام والخاص للحفاظ على سبل العيش وخلق فرص العمل، خصوصًا للشباب والخريجين ذوي المهارات. ويستفيد قضاء جبيل من مزيج قوي من الأصول يشمل تراثًا ثقافيًا غنيًا، وإمكانات سياحية واعدة، ومؤسسات أكاديمية، وقاعدة متنامية من المواهب الريادية. إلا أن هذه الموارد لا تزال مجزأة وغير مستغلة بالشكل الكافي بسبب التعقيدات الإدارية، ومحدودية الوصول إلى التمويل، وضعف التنسيق بين المؤسسات العامة ورواد الأعمال، إضافة إلى قصور في البنية التحتية الرقمية. وغالبًا ما تظهر مبادرات الابتكار بشكل منفصل وتفتقر إلى الأطر المؤسسية اللازمة للتوسع أو الربط بين القطاعات المختلفة. لذلك، يُعد تعزيز منظومة الابتكار وريادة الأعمال في قضاء جبيل أولوية تنموية اساسية. ويتطلب ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين الوصول إلى التمويل، وتعزيز التعاون بين البلديات والجامعات والقطاع الخاص والشباب، بما يدعم فرصًا اقتصادية مستدامة ويحدّ من الهجرة.

أصول الابتكار وريادة الأعمال

يمتلك قضاء جبيل مجموعة من الأصول المادية وغير المادية التي يمكن أن تشكّل أساسًا لمنظومة ابتكار وريادة أعمال قائمة على الخصوصية المكانية، في حال تم تفعيلها بشكل استراتيجي. فالإمكانات الكبيرة للسياحة الثقافية والدينية في القضاء توفر رافعة اقتصادية مهمة لريادة الأعمال في مجالات خدمات التراث، والإرشاد السياحي، والصناعات الإبداعية، والضيافة، والحلول الرقمية المرتبطة بالسياحة. كما أن المنطقة الساحلية للقضاء توفر فرصًا لتطوير مبادرات ريادية في مجالات السياحة البحرية المستدامة، والخدمات والفعاليات الثقافية. ويستفيد القضاء أيضًا من رأس مال بشري مهم وموارد أكاديمية. فالجامعات، بما فيها الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU) ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، توفّر مهارات وقدرات بحثية وإمكانات للابتكار يقودها الشباب. إلا أن الروابط بين المعرفة الأكاديمية والقطاعات الإنتاجية المحلية ما تزال ضعيفة وغير مؤسسية إلى حد كبير، ما يحدّ من فرص الابتكار التطبيقي وريادة الأعمال. ويضم قضاء جبيل قاعدة متنوعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات السياحة والحرف والتجارة والأنشطة الخضراء الناشئة. ويظهر العديد من رواد الأعمال المحليين قدرة على التكيّف والصمود، إلا أن معظمهم يعمل في إطار يحد من تطور الاقتصاد بسبب صعوبة الوصول إلى التمويل، وتعقيد الأطر التنظيمية، وضيق الفرص التجارية. كما يمثّل المجتمع المدني والمؤسسات المحلية أصلًا استراتيجيًا إضافيًا. وهناك استعدادًا قويًا لدى البلديات والمنظمات غير الحكومية ورواد الأعمال والجهات الأكاديمية للانخراط في تعاون أكثر تنسيقًا. ويشكّل هذا الرأسمال الاجتماعي موردًا مهمًا وغالبًا غير مستغل لبناء منظومة ابتكار فعّالة، وتعزيز العمل الجماعي، وربط المعرفة المحلية والإبداع وريادة الأعمال بالتنمية المستدامة.

[8] أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية الأميركية، قسم تكنولوجيا المعلومات وإدارة العمليات
[9] رئيس نيوبريونور (Neopreneur)

القيود والعوائق الهيكلية

على الرغم من الأصول والإمكانات الكبيرة التي يتمتع بها قضاء جبيل، إلا أنه يواجه عددًا من العوائق البنيوية التي تحدّ من تطور الابتكار وريادة الأعمال. وتتمثل أبرز هذه التحديات في التعقيدات الإدارية والتنظيمية، حيث تؤدي إجراءات تأسيس الشركات الطويلة، والاعتماد على الأنظمة الورقية، وتشتت الصلاحيات بين الإدارات المختلفة إلى إبطاء العمليات التجارية والمبادرات الريادية، خصوصًا تلك التي يقودها الشباب أو المشاريع الصغيرة التي تتطلب سرعة في التكيّف واستخدام التكنولوجيا. كما يشكّل الوصول إلى التمويل عائقًا مهمًا أمام رواد الأعمال. إذ يواجه العديد منهم صعوبة في الحصول على تمويل قائم على العقود أو تمويل مرحلي للمشاريع الناشئة. وعلى الرغم من وجود برامج دعم من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، إلا أنها غالبًا ما تكون قصيرة الأمد ومبنية على مشاريع محددة، ولا تتماشى مع دورات الأعمال الفعلية، ما يحدّ من فرص الابتكار، خاصة في القطاعات التكنولوجية والبيئية. ويؤدي ضعف الروابط بين القطاعين العام والخاص إلى إعاقة تطور منظومة الابتكار. فغالبًا ما تعمل البلديات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص بشكل منفصل، مع محدودية في الشراكات الاستراتيجية أو التكامل ضمن سلاسل القيمة المحلية.

وينعكس هذا التشتت أيضًا في منظومة دعم الابتكار الأوسع؛ فبالرغم من وجود أفكار لإنشاء منصات رقمية، أو حاضنات أعمال، أو قواعد بيانات للشباب والرياديين، إلا أن غياب إطار تنسيقي فعّال يحدّ من تبادل المعرفة وبناء شبكات الإرشاد والتواصل بين المستثمرين والمبتكرين والمؤسسات المحلية. إضافة إلى ذلك، ما تزال عدة قطاعات ذات إمكانات عالية غير مستغلة بالشكل الكافي، مثل السياحة الريفية، وإدارة النفايات المستدامة بما في ذلك تثمين المخلفات الزراعية وإنتاج السماد العضوي كما والابتكار في قطاع انتاج الأغذية. وغالبًا ما تعاني هذه المجالات من نقص في الدعم التقني وخدمات تطوير الأعمال. تعيق هذه العوائق الهيكلية قدرة المبادرات الريادية على التوسع والتكامل بين القطاعات المختلفة، مما يحدّ من قدرة القضاء على توظيف موارده لتحقيق نمو اقتصادي شامل وتنمية مستدامة.

فرص التنمية القائمة على الابتكار

على الرغم من التحديات القائمة، يمتلك قضاء جبيل فرصًا واضحة لتعزيز نمو اقتصادي قائم على الابتكار من خلال تدخلات عملية وموجهة.

التحول الرقمي كعامل تمكين: إن رقمنة الإجراءات الإدارية على مستوى البلديات يمكن أن تحقق مكاسب فورية من حيث الكفاءة والشفافية وخفض التكاليف، كما تساهم في توفير بيئة أكثر دعمًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

الاقتصاد الدائري والابتكار الأخضر: تشكل حلول إدارة النفايات المبتكرة فرصًا ذات أثر كبير لخلق فرص عمل، وحماية البيئة، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع الموارد المحلية المتاحة.

السياحة الثقافية وريادة الأعمال الإبداعية: يمكن لتنشيط السياحة الثقافية والدينية من خلال خدمات مبتكرة ومنصات رقمية ومبادرات يقودها الشباب أن يولّد عوائد اقتصادية سريعة، مع تعزيز هوية جبيل وتراثها الثقافي.

تطوير المهارات ودمج الشباب: يساهم إنشاء تجمعات تدريبية تربط بين الجامعات ومؤسسات التعليم المهني والشركات المحلية ـــ لا سيما في قطاعات السياحة والضيافة ـــ في تحسين فرص التوظيف وتسهيل الانتقال من التعليم إلى سوق العمل.

منصات التعاون المحلية: يمكن لآليات التنسيق منخفضة الكلفة كمنصات المعلومات المشتركة أو مجموعات العمل على مستوى القضاء أن تحسن بشكل كبير التنسيق بين البلديات ورواد الأعمال والمؤسسات الأكاديمية والجهات المانحة، بما يدعم بناء منظومة ابتكار أكثر تكاملًا.

الإجراءات المحورية للابتكار وريادة الأعمال في جبيل

الإجراء الاستراتيجي	المشاريع المقترحة
1. تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها	– إدخال خدمات التسجيل والترخيص الرقمية على المستوى البلدي – تبسيط إجراءات التأسيس للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة
2. تحسين الوصول إلى التمويل الريادي	– وضع آليات تمويل قائمة على العقود مرتبطة بتقديم الخدمات المحلية – تجريب مخططات تمويل جسري للشركات الناشئة في مرحلتها الأولى
3. تنشيط القطاعات الاقتصادية عالية التأثير	– دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في إدارة النفايات – تعزيز السياحة الريفية الموضوعاتية والأنشطة الثقافية المنظمة
4. تعزيز الروابط بين القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية	– إنشاء قنوات تعاون منظمة بين الجامعات والشركات المحلية – تشجيع الشراكات المؤسسية والمشاريع المشتركة
5. دعم مبادرات الشباب والإبداع	– إنشاء دليل ريادة أعمال الشباب على مستوى المنطقة – وضع تجمعات تدريبية للسياحة والضيافة والصناعات الإبداعية
6. تعزيز جبيل بوصفها مكاناً للابتكار	– دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لفتح متاجر في مركز بيبلوس التاريخي وسائر القرى الرئيسية – وضع منصة معلومات للسياحة وريادة الأعمال على مستوى المنطقة

خلاصة: نحو جبيل مبتكرة وريادية

يقف قضاء جبيل عند نقطة تحول حاسمة. فالتحدي الذي يواجهه لا يكمن في نقص الأفكار أو المواهب أو الطاقات الريادية، بل في غياب الأنظمة الداعمة التي تمكّن الابتكار من التوسع والارتباط والاستمرار. فالإدارة المجزأة، وندرة أدوات التمويل، وضعف التنسيق، لا تزال تحدّ من الإمكانات الاقتصادية للقضاء، على الرغم من الاستعداد المحلي القوي للتعاون. من خلال إعطاء الأولوية لعدد محدود من التدخلات التحفيزية مثل رقمنة الإدارة، وتحسين الوصول إلى التمويل القائم على العقود، وتنشيط السياحة الثقافية، وتطوير الابتكار الأخضر، وتعزيز الروابط بين القطاع العام والخاص والمؤسسات الأكاديمية، يمكن لقضاء جبيل تحقيق مكاسب ملموسة على المدى القصير، مع وضع أسس للتحوّل البنيوي طويل الأمد. متموقعًا بين التراث والحداثة، الساحل والجبال، يمتلك قضاء جبيل القدرة على أن يصبح نموذجًا وطنيًا للابتكار اللامركزي وريادة الأعمال الشاملة. ويعتمد هذا التحول إلى أثر فعلي على الالتزام الجماعي: الانتقال من التوافق النظري إلى التنفيذ، ومن المبادرات المعزولة إلى الحلول المتكاملة، ومن الموارد غير المستغلة إلى سبل عيش محلية مستدامة.

خامساً: نحو رفاه مجتمعي شامل ومرن

المساهمون: د. سامانثا بوركوش[10]، السيدة هسميغ خوري[11]

خلفية

يُعدّ قضاء جبيل من أكثر مناطق لبنان غنىً تاريخيًا وتنوعًا اجتماعيًا، حيث يتميز باستمرارية طويلة للاستيطان البشري، وهوية ثقافية متجذرة، وبُنى مجتمعية أظهرت قدرة كبيرة على الصمود عبر الزمن. ويمتد القضاء من المراكز الحضرية والمدن الساحلية إلى القرى الريفية والمناطق الجبلية، ما يجعله نظامًا اجتماعيًا حيًا تتقاطع فيه الأبعاد الصحية والتعليمية والاجتماعية لتشكّل أساس رفاه المجتمع وتماسكه وقدرته على مواجهة الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة .إلا أن رفاه المجتمعات في قضاء جبيل شهد في السنوات الأخيرة ضغوطًا متزايدة نتيجة الأزمات المتراكمة التي يشهدها لبنان. فقد أدى الانهيار الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، والتضخم، وتراجع الخدمات العامة، والضغوط المرتبطة بالنزاعات، إلى تقييد الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية. وتواجه الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك سكان المناطق الريفية، والأسر ذات الدخل المحدود، والنساء، والعاطلون عن العمل، والأشخاص ذوو الإعاقة، والعائلات التي تعاني من قيود في التنقل أو التعليم، عوائق متعددة تحد من غمكانية الوصول إلى الفرص والمشاركة المجتمعية. ولا تكمن هذه التحديات أساسًا في غياب المؤسسات أو المهارات، بل في تشتت المبادرات وضعف الترابط بينها، إضافة إلى محدودية الوصول إلى المعلومات، وصعوبات التنقل، واستمرار الوصمة الاجتماعية، لا سيما في ما يتعلق بالصحة النفسية والإعاقة، وغياب منصات مجتمعية مستدامة تعزز المشاركة الفاعلة. وغالبًا ما تبقى التدخلات القائمة قطاعية أو قصيرة الأمد أو متركزة في المراكز الحضرية، ما يحدّ من تأثيرها المستدام. لذلك، يتطلب تعزيز رفاه المجتمع في قضاء جبيل اعتماد مقاربات متكاملة قائمة على الخصوصية المكانية تربط بين الصحة والتعليم وفرص العمل والإدماج الاجتماعي ضمن فضاءات مجتمعية مشتركة، بما يخلق بيئات ملموسة تتحقق فيها قيم الكرامة والمشاركة والانتماء بشكل عملي ومستدام.

الأصول المجتمعية

يمتلك قضاء جبيل مجموعة واسعة من الأصول الاجتماعية والمؤسساتية والبشرية التي يمكن أن تشكّل قاعدة قوية لتعزيز رفاه المجتمع إذا ما تم تنسيقها وتفعيلها بشكل فعّال. يضم القضاء جامعات ومعاهد تقنية ومدارس ومقدمي خدمات صحية، إضافة إلى منظمات غير حكومية ومؤسسات دينية ومبادرات مجتمعية محلية، ما يمثل طاقة بشرية ومؤسساتية مهمة. وتساهم المؤسسات الأكاديمية في توفير الخبرات والشبكات الطلابية والخريجين، إضافة إلى القدرات البحثية التي يمكن أن تدعم مسارات الانتقال من التعليم إلى العمل والمبادرات المجتمعية .كما تلعب الجمعيات المحلية والمنظمات الخيرية والشبكات المجتمعية دورًا أساسيًا في تقديم الخدمات والدعم الاجتماعي، لا سيما في أوقات الأزمات. ويساهم قربها من المجتمعات المحلية في بناء الثقة والاستجابة السريعة للاحتياجات، إلا أن أثرها غالبًا ما يبقى محدودًا بسبب ضعف التنسيق واستدامة الموارد .وتوفّر الفضاءات العامة فرصًا مهمة لتنظيم أنشطة شاملة ومنخفضة الكلفة تجمع بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية. كما تُظهر مبادرات واعدة في مجال الإدماج الاجتماعي، مثل البرامج التي توفّر فرص عمل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أن الوصمة الاجتماعية يمكن تجاوزها وأن الإدماج المنتج ممكن عندما تتعاون الجهات الفاعلة المختلفة .وعلى الرغم من هذه المقومات، يبقى الأثر الإجمالي لهذه الأصول المجتمعية محدودًا بسبب التشتت وغياب منصات جامعة تربط بين الخدمات والفرص والسكان على مستوى القضاء. إن تفعيل هذه الموارد ضمن مقاربات منسقة على مستوى القضاء يمكن أن يعزز بشكل كبير التماسك الاجتماعي والإدماج والقدرة المجتمعية على الصمود.

[10] أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية الأميركية، قسم الاقتصاد
[11] مستشارة في الاستدامة

القيود والعوائق أمام رفاه المجتمع

تستمر مجموعة من العوائق الهيكلية المتداخلة في التأثير سلبًا على الصحة والتعليم والتماسك الاجتماعي في قضاء جبيل. فالوصول إلى المعلومات والخدمات غالبًا ما يكون مجزأً، ما يترك العديد من السكان دون إرشاد واضح حول البرامج المتاحة أو فرص التدريب أو مسارات التوظيف. ويؤثر هذا النقص بشكل خاص على الفئات الأكثر هشاشة، مثل العاطلين عن العمل والنساء والشباب خارج سوق العمل والعائلات في القرى النائية. كما تشكّل قيود التنقل عائقًا إضافيًا يحدّ من الوصول إلى المدارس والمرافق الصحية والأنشطة الاجتماعية. ويتأثر بذلك بشكل خاص سكان المناطق الريفية والأشخاص ذوو الإعاقة والأسر ذات الدخل المحدود، مما يزيد من مخاطر التسرب التعليمي والعزلة الاجتماعية. وتبقى الوصمة الاجتماعية عاملًا مؤثرًا في تقويض رفاه المجتمع. فالصحة النفسية ما تزال محاطة بدرجة عالية من الوصمة الاجتماعية رغم ارتفاع مستويات التوتر والضغوط النفسية المرتبطة بالأزمة الاقتصادية والصراعات. كما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تصورات سلبية تحدّ من مشاركتهم الاجتماعية والاقتصادية.

إضافة إلى ذلك، تبقى الروابط بين التعليم وسوق العمل ضعيفة، خصوصًا بالنسبة للأفراد خارج المسارات الأكاديمية التقليدية، مثل الخريجين الباحثين عن فرص جديدة، أو من هم في منتصف حياتهم المهنية، أو البالغين الذين تتجاوز أعمارهم الثلاثين عامًا. وغالبًا ما تبقى مبادرات تعزيز الرفاه قصيرة الأمد أو قطاعية الطابع، وتعاني من محدودية التمويل المستدام وضعف التكامل بين القطاعات وآليات التوسع. تحدّ هذه العوائق من المشاركة الاجتماعية، وتعزز أوجه عدم المساواة، وتضعف الثقة بين المجتمعات والمؤسسات .ومن دون اعتماد مقاربات منسقة وطويلة الأمد وشاملة، قد يستمر تكريس الفوارق الاجتماعية على نطاق قضاء جبيل، وتقليص فعالية الأصول المجتمعية القائمة، وإضعاف القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي وفرص المشاركة المجتمعية الفاعلة.

فرص تعزيز الرفاه المجتمعي

على الرغم من التحديات القائمة، يمتلك قضاء جبيل فرصًا مهمة لتعزيز رفاه المجتمع من خلال اعتماد مقاربات متكاملة وشاملة ومتجذّرة محليًا.

الأسواق المجتمعية كمنصات متعددة الأبعاد: يمكن إنشاء سوق مجتمعي دوري متنقل يُنظَّم بالتناوب بين الأحياء الحضرية والقرى الريفية، بحيث لا يقتصر دوره على النشاط التجاري فحسب، بل يشكّل بنية اجتماعية جامعة تجمع بين النشاط الاقتصادي، وفرص العمل، والتوعية الصحية، والتعبير الثقافي، والتفاعل الاجتماعي.

تعزيز المشاركة الاقتصادية الشاملة: من خلال ربط التجار المحليين والمزارعين والحرفيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة بالمستهلكين، يمكن للأسواق المجتمعية أن تدعم سبل العيش المحلية وتعزز ظهور الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوو الإعاقة.

توسيع فرص العمل والتوجيه المهني: إن دمج مكونات للتوجيه المهني وربط الباحثين عن عمل بفرص التوظيف، بما يتجاوز معارض الوظائف الجامعية التقليدية، يمكن أن يفتح مسارات جديدة للخريجين والشباب وكذلك للبالغين الساعين إلى تغيير مساراتهم المهنية، ويساعد في الحد من الاعتقاد بأن فرص العمل المجدية لا تتوفر إلا خارج المنطقة.

التوعية بالصحة الوقائية والصحة النفسية: يمكن للأنشطة المجتمعية التوعوية التي تركز على الوقاية مثل التغذية السليمة، وممارسة النشاطات الرياضية، والإقلاع عن التدخين، وتعزيز الصحة النفسية، أن تسهم في رفع مستوى الوعي الصحي لدى السكان دون المخاطر المرتبطة بالتشخيص في بيئات تفتقر إلى خدمات علاجية ميسورة الكلفة. وتشكّل التوعية على الصحة النفسية تحديدًا فرصة مهمة لتطبيع الحوار حول هذا الموضوع، والحد من الوصمة الاجتماعية، وربط الأفراد بآليات الدعم ضمن بيئة مجتمعية آمنة وغير مُهدِّدة.

الانخراط الثقافي والإبداعي: إن إدماج المسرح والعروض الفنية والأنشطة الثقافية ضمن المنصات المجتمعية يعزز التماسك الاجتماعي، ويشجع التفاعل بين الأجيال، ويساهم في ترسيخ الشعور بالانتماء والهوية المشتركة.

يشكّل التعاون بين الجامعات والبلديات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص حول أهداف مشتركة تتعلق برفاه المجتمع، قاعدة قوية لإطلاق مبادرات منسقة وفعّالة على مستوى القضاء.

الإجراءات المحورية للرفاه المجتمعي في جبيل

الإجراء الاستراتيجي	المشاريع المقترحة
1. إنشاء منصات مجتمعية شاملة	– إنشاء سوق مجتمعي متنقل عبر المناطق الحضرية والريفية – تصميم الأسواق بوصفها فضاءات متعددة الوظائف تدمج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية
2. تحسين الوصول إلى التوظيف والمهارات	– دمج خدمات التوفيق الوظيفي والتوجيه المهني في المنصات المجتمعية – توسيع الوصول ليشمل الخريجين والباحثين عن عمل في منتصف المسيرة المهنية
3. تعزيز الصحة الوقائية والصحة النفسية	– تقديم جلسات توعية صحية مجتمعية تُركز على الوقاية – تنفيذ حملات توعية بالصحة النفسية وتقليل الوصمة مع إشراك الخبراء
4. تعزيز إدماج الفئات الضعيفة	– دعم مبادرات التوظيف وتنمية المهارات لذوي الإعاقات – تعزيز رؤية قصص النجاح الشامل لمكافحة الوصمة
5. تعزيز التعليم والاستعداد لسوق العمل	– وضع تجمعات تدريبية مرتبطة بالقطاعات الاقتصادية المحلية – معالجة عوائق النقل والوصول التي تؤثر على الطلاب والمتدربين
6. تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق	– إنشاء قنوات معلومات ميسورة تربط الخدمات والفرص والمجتمعات – تعزيز التنسيق بين البلديات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية

الخلاصة: نحو رفاه مجتمعي متكامل في قضاء جبيل

يعتمد تعزيز رفاه المجتمع في قضاء جبيل ليس فقط على توسيع نطاق الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، بل أيضًا على إنشاء فضاءات مشتركة يلتقي فيها الوصول إلى المعلومات والفرص والكرامة والمشاركة المجتمعية. فالتحدي الأساسي الذي يواجهه القضاء لا يتمثل في نقص الأفكار أو المؤسسات أو الموارد البشرية، بل في التشتت وغياب التكامل بين المبادرات. ومن خلال الاستثمار في منصات مجتمعية متكاملة تتمحور حول الإنسان مثل الأسواق المجتمعية الدورية المتنقلة، إلى جانب تعزيز مسارات الانتقال من التعليم إلى العمل، وتطوير برامج التوعية بالصحة الوقائية والصحة النفسية، وتعزيز إدماج الفئات الأكثر هشاشة، يمكن لقضاء جبيل أن يعزز التماسك الاجتماعي ويُحسّن سبل العيش وجودة الحياة في آن واحد. ويقف القضاء عند تقاطع مهم بين تقاليد مجتمعية راسخة وتحديات اجتماعية متزايدة، ما يمنحه فرصة حقيقية ليصبح مرجعًا وطنيًا في اعتماد استراتيجيات رفاه مجتمعي شاملة وقائمة على الخصوصية المحلية. ويتطلب تحقيق ذلك تعاونًا مستدامًا والتزامًا طويل الأمد، إضافة إلى الانتقال من تدخلات متفرقة إلى مقاربات شمولية تضع الإنسان في صلب عملية التنمية.

الخلاصة والآفاق المستقبلية

إن التحدي الأبرز الذي يواجه قضاء جبيل لا يتمثل في نقص الموارد أو الأفكار أو القدرات المحلية، بل في استمرار التشتت في الحوكمة والتدخلات القطاعية. وفي سياق وطني يتسم بضعف المؤسسات المركزية وعدم اليقين بشأن الاستثمارات العامة طويلة الأمد، يصبح بناء القدرة على الصمود مرهونًا بتبني استراتيجيات منسقة ولا مركزية وقائمة على العمل على مستوى القضاء. ويعتمد مستقبل التنمية المستدامة في جبيل على قدرة القضاء على العمل كنظام متكامل. فتوفر الطاقة بشكل موثوق، والأمن المائي، وإدارة مياه الصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة، والنقل، والبنية التحتية الرقمية ليست مجرد قضايا تقنية، بل عوامل تمكين أساسية للزراعة المستدامة، وحماية الجباب والغابات والسواحل، وتطوير السياحة، وتعزيز ريادة الأعمال، وتحقيق الإدماج الاجتماعي. كما أن حماية الأحواض المائية والأراضي الزراعية والنظم البيئية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحماية سبل العيش وضمان الأمن الغذائي ودعم الاستدامة الاقتصادية طويلة الأمد. وفي الوقت نفسه، تعتمد قطاعات السياحة والابتكار والصناعات الإبداعية على وجود بنية تحتية فعّالة، ورأس مال بشري مؤهل، ومجتمعات متماسكة. ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي أن تعطي الحوكمة الفعّالة الأولوية للتكامل، من خلال إنشاء آليات تنسيق على مستوى القضاء تعمل على مواءمة جهود البلديات، وتوجيه الاستثمارات، والحد من الازدواجية في المبادرات. كما يمكن للحلول اللامركزية والعملية مثل أنظمة الطاقة المتجددة، ومعالجة مياه الصرف الصحي على مستوى القرى، ومبادرات الاقتصاد الدائري لإدارة النفايات، والإدارة المجتمعية للغابات، والخدمات البلدية الرقمية، أن توفر نتائج أسرع وأقل كلفة وأكثر ارتباطًا بالمجتمعات المحلية. وفي صميم هذه الرؤية، يجب أن تبقى سبل العيش والإدماج الاجتماعي محور السياسات التنموية. إذ ينبغي تقييم السياسات في مجالات الزراعة والسياحة والابتكار والرفاه الاجتماعي على أساس قدرتها على خلق فرص عمل لائقة، والحد من هجرة الشباب، وتقليص أوجه عدم المساواة، وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات. ومن خلال الاستفادة من عمقه الثقافي وتنوعه الجغرافي ونشاط بلدياته ومؤسساته الأكاديمية وشبكات المجتمع المدني فيه، يمكن لقضاء جبيل أن يشكّل نموذجًا وطنيًا للتنمية المحلية الشاملة والقادرة على الصمود، مبيّنةً كيف يمكن مواءمة البنية التحتية والبيئة والاقتصاد والمجتمع نحو مستقبل مستدام.